قراءة في ميزانية التنمية البشرية

أضخم ميزانية في تاريخ المملكة.. والكرة في ملعب التنفيذيين والقطاع الخاص

* نبيل عبدالله المبارك

■ هذه الميزانية أرقام لم نتعود عليها حيث بلغت الإيرادات الفعلية نحو ٥٥٥ مليار ريال والمصروفات الفعلية نحو ٣٤١ مليار ريال مما يعني أن الفائض الفعلي الذي يوجد في حسابات الدولة بلغ نحو ٢١٤ مليار ريال سوف تخفض الدين العام إلى مستوى ٤٧٥ مليار ريال ويمثل نحو ٤٢٪ فقط. كما قدرت إيرادات العام المالي الجديد بنحو ٣٩٠ مليار ريال وقدرت المصروفات بنحو ٣٣٥ مليار ريال مما يعني أن الفائض المتوقع سوف يكون في حدود ٥٥ مليار ريال.

والفرق كما يمكن استنتاجه بين الإيرادات الفعلية والإيرادات المقدرة هو نحو ٢٧٥ مليار ريال نتيجة التحفظ في الموازنة التي وضعت العام الماضي لأسعار البترول كما هو معلوم.

ولا أرغب في الدخول في تفاصيل هذه الميزانية حيث أوضحت جميع وسائل الإعلام هذه الأرقام وتوزيعها وآليات صرفها. ولكن وكما هو واضح من العنوان محاولة لقراءة لما بين السطور وكيف سوف تغير هذه الميزانية وجه المملكة. وأهم معالم هذه الميزانية أنها ركزت بشكل واضح على ثلاث نقاط رئيسية وهي التعليم وخصص له أكثر من ٢٦٪ بمبلغ ٨٧,٣ مليار ريال من الميزانية والصحة واستحوذت على ما يقرب من ١٠٪ بمبالغ تجاوزت ٣١ مليار ريال، فيما بلغت الأموال التي سوف تدفع لصناديق التمويل نحو ٢٥ مليار ريال وبنسبة ٧,٥٪. طبعا هناك مصاريف ومخصصات أخرى متنوعة وكبيرة ولكن أعتقد أن الجزء الأساسي المشكل للاقتصاد خلال الفترة القادمة هي الثلاثة عناصر المشار إليها وهي التعليم والصحة ودعم القطاع الخاص ليس الدعم المباشر ولكن من خلال إعطائه الفرصة للمنافسة والحصول على عوائده من تلك النفقات حسب وبشروط الكفاءة. ويمكن ملاحظة أن الصرف في هذه الميزانية ركز بشكل واضح على العنصر البشري وليس على غيره وكذلك على المشاريع التي سوف تولد إيرادات بشكل مستقل وليس الصرف الذي لا عائد له. إذاً الفكرة أن ما يصرف اليوم يجب ويفترض أن يولد عوائد على الدولة والاقتصاد مما يكفل الاستمرارية.

وإذا ما ركز التنفيذيون والتزموا في كون الصرف يكون من خلال الكيف والكم وليس الكم وحده كما تعودنا في السابق وبالذات في قضية التعليم حيث هي حجز الزاوية في تحقيق وتأكيد النجاحات للمملكة لمواجهة تحديات كثيرة سوف تأتي معا، حيث إذا لم نستطع توفير الكفاءات الوطنية في شتى المجالات فان ذلك سوف يكون عائقا كبيرا على تحقيق تطلعات الأمة وفي قيادة دفة الاقتصاد لمصلحة المواطنين بمختلف مستوياتهم وتحقيق تنمية مستدامة بإذن الله. وشخصيا أتمنى أن يكون لدي واحد فقط لدهة الكفاءة والمقدرة على ١٠٠ لا يملكون إلا شهادة تقول انهم حاصلون على شهادة كذا وكذا من جهة كذا وكذا، وبالذات فيما يخص المعاهد والكليات العامة والخاصة. هي بحاجة إلى فكر جديد يستطيع أن يركز على أننا بحاجة إلى كفاءات وطنية وليس أعداد خريجين يشكلون ضغطا على الدولة والمجتمع بإيجاد عمل.

وفي هذا السياق فان أكثر ما يلفت الانتباه أن خادم الحرمين الشريفين حفظه الله ورعاه وعندما خاطب الوزراء بأن المسؤولية عليكم الآن للتنفيذ، أكد على أن جزءا كبيرا من مشكلة تحقيق الأهداف هي بسبب التنفيذ وليس الرؤية والتخطيط. أقول نعم الكرة في ملعب مسؤولينا التنفيذيين جميعهم لتحقيق التنمية الكيفية الكمية.

ولقد مررنا بطفرة سابقة وان لم تكون في نفس مستوى الحالية من حيث الأسعار الجارية وليس الحقيقية. وحققنا تنمية جيدة ولكن كان لدينا تجارب فاشلة كثيرة كان يمكن تلافيها ويجب أخذ العبرة من أسباب الفشل فيها، كما أن أحد عوامل الفساد والتي يمكن أن تنخر في جسد الميزانية وخطط تنفيذها هي البيروقراطية. أعتقد أن الاستنتاج الذي يمكن أخذه من كلمة خادم الحرمين الشريفين هو أن الرؤية موجودة ومحددة ويبقى التنفيذ، والذي إذا لم نعطه مزيدا من الاهتمام والمراقبة الحقيقية ليس فقط من خلال أجهزة الرقابة الحكومية والتي لا تقل رتابة عن باقي الأجهزة التنفيذية ولكن من خلال الشفافية الملزمة للجميع واستغلال الجانب الإعلامي الاقتصادي المحترف الذي بدأ يظهر بشكل واضح خلال السنتين الأخيرتين في مراقبة التنفيذ ومحاسبة المقصرين. فالإعلام يجب أن يكون لاعبا أساسيا في التنمية الاقتصادية لأنه مرآة على التنفيذ والمنفذين وكذلك على المقصرين والمميزين في أعمالهم سواء على المستوى الحكومي أو الخاص.

كما يلاحظ من خلال هذه الميزانية أن هناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق القطاع الخاص أيضا لا تقل عن المسؤولة التي على عاتق المسؤول الحكومي حيث ينتظر القطاع الخاص مليارات سوف تصرف على مشاريع ضخمة وكبيرة سوف يكون هو المستفيد الأول منها كما أن صناديق التمويل دعمت بشكل لا يترك للقطاع الخاص عذرا أو حججا لعدم تحقيق طموحات الدولة وقياداتها. ويجب أن يعرف القطاع الخاص أن الدعم لن يكون بنفس طريقة وأسلوب السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، ولكن بفكر ورؤية القرن الواحد والعشرين والتي تتلخص أن البقاء يجب وسوف يكون للأكفأ وليس للأقرب من شركات القطاع الخاص بمختلف أوزانها وأحجامها وقدراتها. ولا ننسى أن المنافسة أصبحت مفتوحة بالكامل والمفاضلة لأسباب غير الكفاءة أصبحت الآن تعتبر مخالفة قانونية بحكم انظمة وقوانين منظمة التجارة العالمية والكل يرغب ويتمنى الحصول على جزء من هذه العوائد التي سوف يستفيد منها القطاع الخاص.

بكل الصدق نتمنى التوفيق للجميع من خلال التماسك والتكاتف لتحقيق الآمال والطموحات ولا ننسى أننا لم نعد وحيدين ومعزولين عن باقي العالم وعلينا أن نكون أكثر يقظة وفطنة على إحباط محاولات الأخرين إعاقة التنمية لتحقيق مصالحهم هم وليس الوطن.

باحمدان: الميزانية تعكس استمرار نهج الحكومة في دعم الأنشطة الاقتصادية

عبدالله باحمدان

■ أبان عبدالله باحمدان رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي أن ميزانية المملكة لعام ٢٠٠٦م جاءت لتعكس استمرار نهج الحكومة في دعم الأنشطة الاقتصادية وخفض الدين العام حيث قُدرت النفقات بقرابة ٣٣٥ مليار ريال وكانت أعلى من التقديرات الأولية لميزانية عام ٢٠٠٥م بحوالي ٢٠٪ والتي بلغت ٢٨٠ مليار ريال.

ولفت إلى أن من أبرز الملامح الإيجابية للميزانية هو القدر الكبير الذي خصص للإنفاق الرأسمالي بنحو ٣٨٪ من أجمالي النفقات أو بحوالي ١٢٦ مليار ريال، ولذا من المرجح أن يؤدي تخصيص مبلغ بهذا الحجم في مشاريع جديدة لعام ٢٠٠٦م في الاستمرار في إتاحة العديد من الفرص لمقاولي الإنشاء في مجالات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي وأعمال البلديات والنقل والاتصالات وتوليد الطاقة وغيرها.

وأضاف رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي أن الميزانية أشارت إلى تخصيص ١٣٩ مليار ريال من فائض عام ٢٠٠٥م لسداد جزء من الدين العام الذي يقدر أنه وصل إلى ٤٧٥ مليار ريال بنهاية العام الحالي.

واختتم باحمدان حديثه بالقول ان هذا مؤشر كبير على عمق السياسة المالية الحكيمة في مواجهة متطلبات التنمية من ناحية وفي معالجة مشكلة الدين العام من ناحية أخرى مما سينعكس ذلك إيجاباً على رفاهية المواطن وعلى تقليل العبء المالي على الدولة مستقبلاً.

ميزانية التنفيذ لا التأجيل

د. عبدالله بن علي الحصين*

■ لعل اول ما يلفت النظر في ميزانية النماء والازدهار لهذا العام والتي بلغت ايراداتها (٣٣٥ مليار ريال) باعتبارها الاعلى بتاريخ ميزانيات المملكة - هو تأكيد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله على اهمية متابعة وتنفيذ المشاريع التنموية المرتبطة بحاجة الناس اولاً بأول دون تأخير، وهو احساس جسده الاهتمام الكبير بوضع الخدمات العامة موضع التقدير والاهتمام بما رصد لها من نفقات تؤكد هذا الالتزام وتقويه.

وفي هذا الاطار تبرز استراتيجية حكومتنا الرشيدة التي تولي التنمية البشرية اهمية خاصة عبر قنوات عديدة اهمها الدعم المستمر الذي يلقاه قطاع التعليم بصفة عامة والعالي بصفة خاصة وتعليم البنات على الوجه الاخص من اهتمام مستمر ينمو عاماً بعد عام ويتزايد سنة بعد أخرى. وتأتي مخصصات التعليم في ميزانية النماء والازدهار هذا العام والتي بلغت ٢٦٪ من الميزانية العامة لتبرهن على ايمان القيادة بأهمية رفع مستوى تعليم وتدريب ابنائنا وبناتنا لتمكينهم بحول الله وتوفيقه من المساهمة في مواصلة بناء وطننا الغالي والمحافظة على مكتسباته.

وقد كانت الرعاية الدائمة للتعليم وخاصة التعليم العالي ولا تزال تهدف الى اكساب ابنائنا وبناتنا احدث ما تم التوصل اليه في مجال العلوم والمهارات الحديثة التي يحتاج اليها خريجو الجامعات بشكل خاص والوطن بشكل عام، ومن ثم فقد تم توجيه اعتماد جزء كبير من الاعتمادات التعليمية نحو الابتعاث بشقيه الداخلي والخارجي وخاصة في التخصصات المهمة بالمجالات النادرة بهدف بناء جيل من الكوادر العلمية يجيد استخدام التقنيات الحديثة ويساعد في اعداد الاجيال اللاحقة ورفع معدلات السعودة في مجالات التقدم والتطور العلمي، وهذا من شأنه ان يلعب دوراً اساسياً في تعزيز التعليم ليكون في مستوى الطموح المأمول في مواكبة احتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل، اذ ان التسلح بالايمان والعلم هو القاعدة التي تبنى عليها الامم الكبيرة.

وفق الله الجميع للاستفادة من هذا الخير بما يعود على بلدنا بالنماء والازدهار وحفظ الله خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده الامين وادام الله علينا نعمه وفضله انه نعم المولى ونعم النصير.

*وكيل كليات البنات

العطية:

الميزانية الجديدة تعكس مرحلة من مراحل الازدهار والتطور

علي العطية

كتب - عبدالرحمن المرشد:

■ أوضح علي بن سليمان العطية المستشار والمشرف العام على الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية بوزارة التعليم العالي بأن ميزانية الخير والنماء لهذا العام تؤكد على قوة الاقتصاد السعودي ومتانته مشيراً بأنها تعكس مرحلة من مراحل الازدهار والتطور التي تعيشها مملكتنا الحبيبة في كافة المجالات التنموية وقال العطية بأن التخطيط السليم لحكومتنا الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين الأمير سلطان بن عبدالعزيز - حفظهم الله - أدت إلى هذه النتائج الايجابية التي تلامس حاجات المواطنين سواء من ناحية تطوير الخدمات أو الاهتمام بمشاريع البنية التحتية أو الرفع من المستوى المعيشي لأبناء هذا الوطن الغالي. وقال العطية بأن اعتماد سبعة وثمانين مليار ريال في الميزانية الجديدة لقطاع التعليم العام والتعليم العالي والتقني يؤكد اهتمام القيادة بأبنائها وبناتها وتوفير كافة سبل العلم والمعرفة والتدريب لتأهيلهم وتطوير قدراتهم ليساهموا في البناء والمحافظة على منجزاتنا الحضارية. مبيناً بأن الميزانية شملت اعتماد برنامج كبير للابتعاث وفي التخصصات التي تحتاجها خطط التنمية وتلبي حاجات سوق العمل المحلي بالإضافة إلى اعتماد ثلاث ميزانيات جديدة لجامعات حائل والجوف وجازان وإنشاء مدن جامعية خاصة بها لتؤكد مدى اهتمام القيادة بالنمو والتطوير لمؤسسات التعليم العالي، كما شملت الميزانية دعم الجامعات القائمة من خلال إنشاء وتجهيز ٨٥ كلية جديدة وكذلك إنشاء ٣ مستشفيات جامعية جديدة.

وأكد العطية بأن الوزارة سوف تطرح عددا من المشاريع وترسيتها في زمن قياسي حيث ان الوزارة قطعت شوطاً في إعداد التصاميم وقد تم طرح بعض المشاريع في منافسات عامة. واختتم العطية تصريحه مثمناً الدعم الكبير والمتابعة المستمرة التي يلقاها التعليم العالي من معالي وزير التعليم العالي الدكتور خالد بن محمد العنقري، متمنياً المزيد من التطور والنمو لهذا الوطن الغالي في ظل قيادتنا الرشيدة.